نوور عيني

المحاضرة السادسة

استكمال التحليل الاجتماعي لدراسة المدينة

عناصر المحاضرة

- ثالثاً :مداخل دراسة المدينة
- رابعاً :طبيعة المدينة ومشكلاتها
- الخاتمة

أهداف المحاضرة

- تفسير طرق ومداخل دراسة المدينة
- فهم طبيعة المدينة و تحليل مشكلاتها

ثالثاً :مداخل دراسة المدينة

• رغم أن الاهتمام بدراسة المدينة كموضوع مستقل في ذاته قد استقر حديثاً وصارت له دراسات وبحوث متخصصة وتمثل جهداً أكاديمياً محدد الأبعاد إلا أن ذلك لا ينفي وجود مصادر معروفة انبثقت منها هذه الدراسات والبحوث ، وحيث أن المدينة عملية مركبة تنتمي إلى ظاهرة الحضرية ذات الأبعاد المتشابكة والمعقدة وهي ظاهرة سائدة في المجتمعات بدرجات متفاوتة.

• والمتتبع للمحاولات النظرية يلاحظ وجود ثلاث مداخل أساسية عند دراسة المدينة، كما تستخدم في الوصف السوسيولوجي والتحليل العلمي لهذه الظاهرة وهذه المداخل هي-:

1.المدخل الذي يصور المدينة على اعتبار أنها مجتمع محلي نموذجي..

2.المدخل الذي يصور المدينة على اعتبار أنها مجتمع محلي يتميز بمجموعة مركبة من السمات..

3.المدخل الذي يصور المدينة على اعتبار أنها امتداد للقرية.

• ومع ذلك نلاحظ منذ البدء أن هذه المداخل الثلاث تتداخل معاً على المستوى الواقعي ولكننا سوف نتناولها بشيء من التفصيل لاعتبارات منهجية محددة تتصل بأسلوب تحليل الظواهر المتعلقة بالحياة الحضرية وبالتحضر عامة على النحو التالي-:

1)مدخل التحليل النموذجي

• ويقصد به تلك الصياغة أو البناء العقلي لصيغة معينة تشمل عناصر مميزة لفئة محددة من الظواهر تستخدم في التحليل الاجتماعي.

ومن خصائص هذا البناء النظري أنه لا يكون مطابقاً تماماً لأية ملاحظة أمبريقية مفردة ويرجع استخدام الفكرة إلى ماكس فيبر الذي طور النموذج المثالي كمنهج أو أسلوب يستخدمان في الوصف والمقارنة واختبار الفروض المتصلة بالواقع الأمبريقي وعلى أية حال يقوم النموذج المثالي بوظيفتين أساسيتين وهما--:

أ -حالة أو نموذج محدد يمكن مقابلة الظواهر الملموسة بها مما يعين على التصنيف والمقارنة.

ب -المعاونة في تطوير تعليمات نموذجية تشكل أساس التفسير السلبي للأحداث التاريخية.

• من هذا المنطلق تصور تونيز وجود نسقين مميزين من العلاقات الاجتماعية يقوم كل منهما على أساس متباين من الإرادة ، النسق الأول فهو ما يسمى بالمجتمع المحلي بينما يطلق على النسق الآخر اسم المجتمع أو الرابطة ، ويختص كل من النسقين بعدد من السمات المميزة التي تقف على طرفي نقيض من بعضهما، فالاعتماد والعون المتبادل إلى جانب الارتباط العاطفي الوثيق

والمتبادل ونسق السلطة الذي يرتكز على عوامل السن والحكمة والقوة والخبرة هم أهم ما يميز نسق العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

•وفي هذا الموقف يربط بين الأفراد التقاليد المعتمدة وروح الأخوة وفي مقابل هذا فإن أفراد المجتمع يبدون أكثر انعزالاً لتصل الفردية إلى أقصى درجاتها، وأن العلاقات التي تقوم بين الأفراد ذات طابع تعاقدي وانقسامي تشتمل على تبادل السلع والخدمات والأموال وسيادة قانون الالتزام وتمثل المدن الصغرى إلى جانب القرية أمثلة واضحة لعلاقة المجتمع الأصلي وفي الطرف المقابل تمثل المدن الكبرى والعواصم القومية والميتروبوليس ما أسماه تونيز بالمجتمع أو الرابطة.

•وبهذا يتضح أن النمط النموذجي للمدينة محاولة لرسم صورة الخصائص العامة اللازمة للحياة الحضرية التي توجد دائماً في المدينة لكن مما يؤخذ على هذا هو صعوبة تطبيق هذا النموذج على مدينة معينة ، كما لا يمكن تطبيق هذا المدخل عملياً نظراً للاختلافات بين أنماط المدن حسب الحجم والتاريخ والوضع الاقتصادي وتقسيم العمل.

2) مدخل مركب السمات:

•ويتميز مدخل مركب السمات في استخدامه صفات أو خصائص ملموسة أو متغيرات يمكن إدراكها على المستوى الواقعي، كما أن هناك متغيراً أصيلاً تنبع منه كل المتغيرات الأخرى ، ومن أشهر ممثلي هذا المدخل كل من سوروكين وزيمرمان في كتابهما مبادئ علم الاجتماع الريفي والحضري.

•حيث اهتما بالتفرقة بين المجتمعات الريفية والحضرية على أساس المهنة باعتبارها متغيراً مستقلاً وهي البيئة، وحجم المجتمع، وكثافة السكان والتجانس واللاتجانس، والحراك الاجتماعي ، ونسق التفاعل، ويذهبا إلى توضيح ذلك على النحو التالي-:

1- المهنة :حيث أكد سوروكين وزيمرمان أن الخاصية الأساسية للمجتمع الحضري هو أن معظم الأفراد يشتغلون أساساً بأعمال الصناعة والتجارة والإدارة.

•وفي مقابل ذلك يغلب العمل الزراعي على المجتمع الريفي الذي تكون قوة العمل الأساسية فيه قائمة على الأعمال الزراعية والمهن المتصلة به، ويرتبط بذلك أن العمل الزراعي لا يتضمن التخصص بل يمكن للفرد الواحد أن يقوم بأكثر من عمل وتمثل الأسرة طاقة أساسية في حجم قوة العمل.

•وإذا ما كان هناك عمال من خارج الأسرة فعددهم محدود ويعتمد على العلاقات الشخصية بين الفلاح ومن يستأجرهم وفي مقابل ذلك نجد أن المجتمع الحضري تسود فيه انفصال جماعات المهنة عن الجماعات القرابية والتخصص الدقيق في مجال العمل ومقاييس مختلفة للنجاح المهني كالتحصيل الدراسي المتخصص والخبرة والثقة والكفاءة وغير ذلك.

2- البيئه: حيث يتصل الريفين اتصالا مباشرا بالطبيعة او الارض وهذه الصلة تحدد نشاط السكان ونظرتهم للحياة ويكون للبيئة في حياة الريفيين هيمنة على البيئة الاجتماعية الإنسانية، أما سكان الحضر فهم منعزلون عن الطبيعة بشكل واضح لأن البيئة في الحضر من صنع الإنسان فهو خالقها وهو الذي طور الحياة في المدن.

3- حجم المجتمع: يتناسب حجم المجتمع الريفي مع حجم الارض التي يمارس السكان نشاطهم تناسباً عكسياً ويرجع ذلك إلى طبيعة العمل الزراعي الذي يحتاج إلى مساحة واسعة وعلى العكس من ذلك فإنه كلما زادت نسبة التحضر تزداد معها أحجام المجتمعات وبالتالي فالمدينة تمثل مساحة صغيرة نسبياً من الأرض يعيش عليها عدد كبير نسبيً من السكان.

4- كثافة السكان: حيث تتسم المجتمعات الريفية بانخفاض الكثافة السكان بالمقارنة بالمجتمعات الحضرية ويرتبط هذا المحك بالمتغير السابق كما تربط في المجتمع الحضري الخصائص بعلاقات طردية مع ارتفاع معدل الكثافة.

5- التجانس واللاتجانس: كما اكد سوروكين وزيمرمان على ان سكان المجتمع الريفي أكثر تجانساً إذا ما قورنوا بسكان المجتمع الحضري سواء كان هذا التجانس في مجال السمات العنصرية أو السيكولوجية أو الاجتماعية.

6- التمايز الاجتماعي والتدرج: حيث راوا ان التمايز الاجتماعي او التدرج الطبقي الذي يؤدى إلى قيام الطبقات الاجتماعية أمر لا يظهر في المجتمعات الريفية بينما يظهر هذا الأمر بوضوح في المجتمعات الحضرية كما أنه من الملاحظ أن التمايز والتدرج الطبقي في مجتمع القرية مرتبط بمسائل شخصية بحيث أنه من السهل على الفرد في مثل هذا المجتمع أن يعرف ويمارس مهنة الآخرين، هذا على عكس المجتمع الحضري الذي تتدرج فيه المهن تدريجاً هرمياً وحيث تؤسس المكانة الاجتماعية للفرد على أساس ما استطاع أن يحققه من كسب مادي بعيداً عن انتمائه لجماعة قرابية معينة.

7- الحراك الاجتماعي : حيث لاحظا أن الحراك الاجتماعي أمر يكاد يكون غير موجود في المجتمع الريفي، ولكنه غير محدود وواسع النطاق في المجتمع الحضري نظراً لاتساع نطاق العمل والسوق وإمكانية تحقيق التطلعات الفردية بشكل أكثر من القرابة لكن يستثنى من ذلك معدلات التنقل السكاني(الهجرة)من جوانب الريف إلى المدينة.

8- نسق التفاعل: ولعل اهم ما يميز نسق التفاعل في المجتمع الريفي ان نطاق التفاعل مجاله بالنسبة للفرد أو الجماعة فيكون أكثر ضيقاً وغلبة للعلاقات الأولية على انساق التفاعل حيث تبرز العلاقات الشخصية والدائمة والشمولية بين الأفراد وعلى العكس من ذلك كان اتساع وكبر حجم المجتمع الحضري وارتفاع معدلات التغير بين سكانه سبباً مباشراً في اتساع نطاق التفاعل وغلبة العلاقات غير الشخصية والمؤقتة والمصلحة كما تبدو هذه العلاقات بدورها ذات طابع سطحي ورسمي وثانوي في كثير من الحالات بالتعامل الشخصي في المدينة كرقم وعنوان على حد تعبير سوروكين وزيمرمان.

3) مدخل المتصل الريفي - الحضري

•لقد أقام روبرت ردفليد تصوره لفكرة المتصل الريفي -الحضري في كتابه الشهير ثقافة المجتمع الشعبي(الريفي)عند اليوكاتان حيث قام بدراسة أربعة مجتمعات محلية في شبه جزيرة اليوكاتان بالمكسيك

•وافترض أن كلاً منهما يمثل نقطة متميزة على طول متصل متدرج يبدأ بمجتمع الفولك وتنتهي بالمجتمع الحضري أي أن هناك تدرجاً مستمراً بين ما هو ريفي وما هو حضري ، وبالتالي فقد كشف ردفليد من دراسته الميدانية عن عدد من الخصائص المميزة بالمقارنة بغيره من المجتمعات الأخرى على النحو التالي-:

- إنه أقل أو أكثر ارتباطاً بالعالم الخارجي.
- إنه أقل أو أكثر ارتباطاً تغايراً أو غير متجانس.
- إنه أقل أو أكثر تقسيماً للعمل.
- إنه أقل أو أكثر تطويراً لاقتصاد السوق والمال.
- إنه أقل أو أكثر احتواءً على تخصصات مهنية أكثر علمانية.
- إنه أقل أو أكثر بعداً عن الاعتماد على الروابط والنظم القرابية.
- إنه أقل أو أكثر اعتماداً على مؤسسات ذات طابع غير رسمي للضبط الاجتماعي.
- إنه أقل أو أكثر تمسكاً بالعقيدة المسيحية الكاثوليكية.
- إنه أقل أو أكثر بعداً عن التمسك بالعادات والأعراف الاجتماعية.
- إنه أقل أو أكثر تسامحاً وتأكيداً للحرية الفردية في الفعل أو الاختيار.

•حيث أكد أن تناقص درجة التغير يجعله أكثر قرباً من المجتمع الشعبي أو الريفي وتشير زيادته إلى الاقتراب من النموذج الحضري كما يتيح الاختلاف النسبي لمدى تمثيل كل متغير في أي نمط من المجتمعات المحلية من إمكانية وضعه على إحدى نقاط المتصل الريفي – الحضري.

•كما لاحظ ردفليد أن الخصائص العشرة يمكن أن توحد في ثلاث دعائم أساسية للتغير إلى المجتمع الحضري وهي-:

تزيد الحضرية من درجة التفكك الثقافي للمجتمع حيث تفقد الثقافة وحدتها التقليدية وتميع الأنماط السلوكية ويصعب تحديدها كما يفتقد مظهر التكامل والارتباط المتبادل بين مقومات الثقافة كما يظهر عدم الاتساق بين المستويات والمعايير الثقافية.

تزيد الحضرية من اتجاه الفرد نحو العلمانية أو الدنيوية حيث ترتبط النشاطات الحضرية من خلال توجهات عقلانية برجماتية (نفعية.)

تزيد الحضرية من انتشار الفردية وزيادة سيطرتها على موجات السلوك الإنساني واختفاء الوظائف الجمعية وإحلالها بنشاطات فردية بحته تهدف إلى تحقيق مصالح الفرد في المقام الأول.

•وهكذا يتضح أنه يمكن من خلال هذا المدخل أن تضع كل مقومات الإنسان ونتائج نضاله مهما اختلفت خصائصها في أحد حلقات تلك السلسلة المتصلة والمترابطة ، وبالتالي يمكن أن نعتبر هذا المدخل الذي ينظر إلى الريف والحضر على أنهما علامتين على طريق واحد مدخلاً مختلفاً إلى حد كبير عن المدخلين السابقين إلا أن هذا المدخل يواجه مجموعة من الصعاب لعل من أهمها-:

أن الخصائص التي يحددها هذا المتصل متغيرة وغير ثابتة وبالتالي فالمقاييس التي تحدد هذه الخصائص تتغير تغيراً ملحوظاً في ظل مجتمع محلي.

لا يوضح لنا هذا المدخل طبيعة المراحل المتضمنة في المتصل الريفي الحضري والميكانزمات المطلوبة في هذا الانتقال.

والنقد الأخير يتمثل في أن الحياة الريفية والحضرية لا يمكن تحديدها أو رسمها بحيث نحدد أين تنتهي القرية وأين تبدأ المدينة فلا توجد حياة ريفية بحته ولا توجد حياة حضرية بحته.

•ويؤكد ذلك أن الدراسة المقارنة للمدن في الوقت الحاضر خاصة في الدول النامية توضح استمرار فعالية الرواسب القروية في توجيه الحياة في المدن إلى جانب طبيعة وضع المدن في بلادنا التي تقع وسط الأرض الخصبة كما في مصر والتي تجعل سكان محيطها الخارجي دائما يقتربون أكثر من غيرهم إلى داخل المدينة أكثر من الحياة الريفية سواء من حيث المهنة أو من حيث طبيعة الحياة.

رابعاً :طبيعة المدينة ومشكلاتها

•تواجه المدينة في معظم أنحاء العالم مشكلات وأزمات حادة مثل مشكلة الفقر والمناطق العشوائية والإسكان والتلوث وأزمة المواصلات، وتعد هذه المشكلات وغيرها نتيجة للتغير التكنولوجي وما ارتبط بذلك من نمو المدن وتضخمها في العصر الحديث، ولذلك يقرر بعض الباحثين إلى أن التكنولوجيا غير قادرة على حل المشاكل التي تخلقها إلا إذا استعانت بالعلوم الإنسانية وفي مقدمتها علم الاجتماع.

•وفي هذا السياق يحدد مصطفى الخشاب أهم الآثار الاجتماعية للتقدم التكنولوجي فيما يلي-:

أ- أن الأسرة تمثل أول وحدة اجتماعية استهدفت للتغير في حجمها وبنيانها ووظائفها والعلاقات التي تربط بين عناصرها والحقوق والواجبات الأسرية، فقد قضى التقدم التكنولوجي على الأسرة بوصفها وحدة إنتاج وأدى إلى تشتيت عناصرها وأتاح للأفراد الحرية وقضى على سيادتها وسيطرتها وتضيق نطاق الأسرة من ناحية الحجم ومن ناحية الإطار المورفولوجي الذي تشغله.

ب- أدى التغير التكنولوجي إلى نمو المدينة وتضخمها حيث أخذت في الاتساع والنمو على حساب القرى وبالتالي إلى تعقد مظاهر الحياة الاجتماعية فيها وتركز المشكلات كلما تركز السكان ، مما أدى إلى انتشار أزمات عديدة في المدن مثل أزمة البطالة والإسكان والفقر وتكدس المواصلات وتلوث البيئة الحضرية.

ج- ويرتبط بالتقدم التكنولوجي انهيار سلطة القيم الروحية للهيئات الدينية نظراً لانتشار التيارات العلمانية والاستعداء على مناطق نفوذ الدين، هذا إلى أن التقدم التكنولوجي قد طبع الحياة بالنزعة المادية وركز اهتمامات الأفراد على تحقيق الغايات الدنيوية دون الأخروية.

د- أما العامل بوصفه العنصر البارز في الإنتاج الصناعي فقد قلب التقدم التكنولوجي وضعه الخاص والعام رأساً على عقب ، وكان أكثر العناصر الاجتماعية خضوعاً لعمليات لا حصر لها وتغيرات واضحة المعالم في وضعيه الصناعي والاجتماعي حيث أصبح العامل يعاني من الآلام السيكولوجية التي تتمثل في الملل والسأم لأن التكرار المستمر لحركات رتيبة تؤدى إلى إجهاد الجهاز العصبي بأكمله.

•ومن هنا سوف نحاول أن نركز على أهم المشكلات الحضرية المزمنة التي تعاني منها المدينة في الآونة الأخيرة ليس حصراً ولكن نظراً لخطورتها وتفاقمها وهي على النحو التالي-:

1) مشكلة الفقر الحضري:

•أن الفقر حالة اجتماعية تتحدد من خلال ردود الفعل المجتمعية باعتبارهم فئة اجتماعية متميزة عن باقي أفراد المجتمع ، أي أن الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير.

•ويذهب(الكردي)إلى أن فقراء الحضر ظاهرة قائمة واضحة القسمات تكونت أساسا نتيجة للتفاوتات الضخمة التي نلحظها في إمكانات الأفراد وطاقاتهم وأنصبتهم من الدخل من الدخل، والتعليم وأوضاعهم المهنية وما يتمتعون به من خدمات أتاحتها لهم المتغيرات السابقة، وبخاصة فيما يتعلق منها بالسكن والعلاج، وليس بلازم أن يكون الفقراء نازحون من المجتمع الريفي، وإنما هناك شريحة واضحة من أبناء الطبقة الفقيرة الحضرية ، ولم تمكنهم ظروفهم من تحقيق مستوى معيشي ملائم لحياة المدينة ومتطلباتها.

•ولهذا فقد أكد بعض الباحثين إلى أننا لو نظرنا إلى الفقر الحضري نظرة بنائية تاريخية فسوف نلحظ ثلاث عوامل أساسية للفقر فيما يلي-:

1.فشل توقعات كثير من الدول النامية بحجم وخطوات التحضر السريع وعدم القدرة على مواجهة قضايا التحضر ومشكلاته.

2.عدم قدرة القطاع الحضري الرسمي على النمو والتوسع وامتصاص قوة العمل الحضرية المتزايدة.

3.عدم قدرة النظم الحكومية الرسمية على توسيع الخدمات الحضرية الأساسية وبناء البنية التحتية لتساعد على تلبية حاجات السكان الحضريين المتزايدة.

•وفي الواقع إنه في ظل العولمة فسوف يتزايد عدد الفقراء الحضري في الحضر ، وعلى هذا فإن أي سياسة تقوم على الإصلاح الجزئي لأوضاع الفقراء في المجتمع الحضري سيكون محكوماً عليها بالفشل أن لم توضع إستراتيجية متكاملة لتطوير أوضاع الفقراء في الحضر ، وتكون جزءا من إستراتيجية شاملة للتنمية البشرية تكون قادرة على الارتقاء بالإنسان الفقير مادياً ومعنوياً وثقافياً ليباشر دوره الفعال في مسيرة التنمية.

•وبالتالي فهناك حاجة ماسة إلى تبني إستراتيجية شاملة للتنمية البشرية من أجل التخطيط من حدة مشاكل الفقراء وأن تحتوى على ثلاث ركائز أساسية وهي-:

1.منهج اقتصادي يقوم على إنشاء صندوق للخدمات الاجتماعية يوفر قروضاً بفوائد مخفضة لذوى الدخول المحدودة أو الضعيفة ، والاهتمام بتطوير الصندوق الاجتماعي للتنمية ليكون شبكة أمان اجتماعي وذلك من خلال مضاعفة موارده المالية حتى يستطيع أن يؤدي دوره بفاعلية.

2. منهج يقوم على مبدأ الرفاه الاجتماعي ويطبق فقط على الفقراء فقرا معدما ولا يستطيعون مساعدة أنفسهم للخروج من حالة الفقر مثل المسنين والأرامل واليتامى وغيرهم.

3.منهج يقوم على تكوين رأس المال البشري ويطبق على هؤلاء الذين يستطيعون مساعدة أنفسهم ولكنهم أضيروا من إعادة الهيكلة الرأسمالية ويحتاجون بشدة للحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليمية وخلق فرص العمل.

2) مشكله البطاله في المجتمع الحضري

•تعد ظاهرة البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي يترتب عليها أثارا اجتماعية خطيرة، فقد أكدت غالبية الدراسات وبخاصة الأمبريقية منها إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتطرف والعنف حيث أن غالبية المتعطلين وبخاصة أن الذين يعانون من نمط البطالة يعانون من إحباطات اجتماعية ونفسية واقتصادية تسفر في كثير من الأحيان عن إفراز حالة من التطرف بمضمونه الأيديولوجي(الفكري)أو محتواه الديني(العقائدي)وقالبه العنصري(العرفي)الأمر الذي يتخذ صورة العنف تجاه الذات أو الجماعة أو المجتمع كله.

•وتعرف البطالة بشكل عام بأنها حالة عدم قدرة الشخص على أن يبيع قوة عمله في سوق العمل رغم رغبته في ذلك.

•وقد حدد" فالنتينو بيانا "أن البطالة تعنى هؤلاء الناس الذين يرغبون في العمل ولا يجدونه حالياً وبالتالي تشمل البطالة كل الأشخاص الذين فوق سن معينة ، وقد حدد ثلاثة شروط أساسية وهي-:

1.عدم وجود عملاً ، بمعنى الذين ليس لهم وظيفة مدفوعة الأجر أو يعملون أعمالاً حرة.

2.البحث عن العمل بمعنى اتخاذ اجراءات للحصول على الوظيفة مدفوعة الأجر، وتتمثل هذه الإجراءات في التسجيل بالمكاتب الخاصة والعامة للتشغيل وكذلك الذي يتابع الإعلانات في الصحف والمجلات أو أجرى مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة.

3.الرغبة في قبول الوظيفة مدفوعة الأجر أو العمل الحر.

•والجدير بالذكر هنا أن ظاهرة البطالة قد أخذت منحنى جديداً في الآونة الأخيرة تحت تأثير التطبيق الصارم لبرنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي يعتمد على سياسة التقشف وترشيد الإنفاق لتقليل العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي فكانت لتلك السياسات تأثيراً جليا في خفض الطلب على العمالة وزيادة معدلات البطالة في بعض الدول بسبب العوامل التالية-:

1.تخلى بعض الدول نهائيا على الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي وعدم ارتباط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل.

2.تقليص دور الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي مما أدي إلى تراخي الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة.

3.خفض معدل الإنفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان الشعبي مما أدى إلى خفض موازي في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه القطاعات.

4.ضعف النمو في القطاع الزراعي بسبب تناقص الرقعة الزراعيه وضالة الاراضي المستصلحة مما ترتب عليه خلق فائض سكان نسبي بالريف أخذ يتدفق إلى المدن بحثاً عن العمل.

5.زيادة أعباء الديون الخارجية لبعض الدول النامية.

6.الاتجاه إلى نزع الملكية العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص وهي ما تعرف باسم سياسة الخصخصة والتي ترتب عليها تسريح للعمالة إلى المعاش المبكر.

7.استخدام وسائل تكنولوجية لا تسمح باستيعاب أعداد كبيرة من العمل سواء عبر الاستثمار العام أو الخاص أو الأجنبي.

•ونتيجة لتعدد وتشابك العوامل المؤدية إلى ظاهرة البطالة وما يترتب عليها من مصاحبات اجتماعية خطيرة على المجتمع الحضري بصفة خاصة ، فقد تبنت الحكومات في الدول النامية أربعة أنماط من السياسات العامة لزيادة فرص العمل تمثلت فيما يلي-:

1.سياسات إعادة التوزيع السكاني لمنع التركز السكاني الزائد للعمالة النشطة اقتصاديا في المدن الكبرى.

2.سياسات اعاده التكيف الاقتصادي على المستوى الماكرو بهدف خلق بيئة ملائمة لزيادة فرص العمل.

3.سياسات تنمية الموارد البشرية بشكل أفضل لمساعدة قوة العمل في التوظيف في القطاعات الاقتصادية الحديثة.

4. تشجيع الاستثمار الخاص والعمل على تطور المشروعات ذات الأولوية الهامة على المستوى الاقتصادي.

3) مشكله الاسكان الحضري

•يعد المسكن الملائم أهم مقومات حياة الأسرة، وفي ظله تقوم الأسرة بوظائفها وتنأى عن كثير من المشكلات الصحية والتربوية والأخلاقية وتتوفر لها العمل المثمر.

•أن سوء حالة المسكن وعدم استبقائه لوسائل الصحة وعدم تناسبه مع حجم الأسرة يؤثر تأثيراً بالغاً في جميع أنماطها ومظاهر سلوك أفرادها.

•ولهذه الأسباب وغيرها اهتمت الدول النامية بوضع سياسات ثابتة لتوفير المسكن الصالح على أساس من الدراسة والبحث وتقصى المشكلات ، ومما دفع الدول إلى الاهتمام بهذا المرفق الظروف الخطيرة التي هددته وجعلته مشكلة المشاكل في العالم الحديث المعقد.

•لذا أصبح السكن أو المأوى من أهم المشاكل الحيوية التي تواجه التنمية في دول العالم النامي بوجه عام، والتنمية الحضرية بوجه خاص.

•ومشكلات الاسكان الحضرية عادة ناجمة عن عدم التوازن بين الموارد وبين الخدمات الحضرية ولاسيما حينما تصل الحضرية إلى مداها في درجة الحدية، وعليه يكون العجز في مواجهة أزمة الإسكان باعثاً نحو قيام العشوائيات الحضرية من منطلق المسكن، ولكن المشكلة بعد ذلك تعد أكثر تعقداً وتشابكاً في أبعاد كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية، ولكن الذي لاشك فيه أن سبب المشكلة ارتبط منذ البداية الأولى بالتضخم السكاني وعدم توازنه مع الموارد والفرص المتاحة أمام الناس.

•وفي هذا السياق يمكن تحديد أسباب أزمة الإسكان الحضري في الدول النامية في إطار مجموعة من العوامل البنائية والتي تتمثل فيما يلي-:

1.التناقضات الشديدة المرتبطة بتحديد وتوجيه سياسات التنمية القومية ويؤثر ذلك على اختيار أولويات التنمية وديمقراطية صنع القرار وتنفيذ الآليات على المستويات التخطيطية في الكثير من الدول.

2.الاختلافات في التنمية الإقليمية والتفاوتات الإنتاجية وخاصة عند وجود درجة عالية من التصنيع التابع والهامشية الاقتصادية للمناطق الريفية.

3.طريقة التدخل الرسمي في التنمية الحضرية وبخاصة في توفير الخدمات والبنية التحتية بشكل لا يتلاءم مع حاجات المدن والنمو السكاني.

4.معدلات النمو الاقتصادي والتحولات الاجتماعية المتدنية والتي لا تتوافق عادة مع الحاجات الوظيفية ومعدل النمو السكاني ونوعية التحضر.

5.التفاوتات الكبيرة في توزيع الدخل القومي والتي تنعكس سلبياً في زيادة الفجوة بين المجتمعات الريفية والحضرية في مستويات المعيشة وظروف التنمية البشرية.

6.قلة السياسات التنظيمية الفعالة في الإسكان الحضري والتنمية الاستيطانية.

4) مشكله التلوث الحضري

•التلوث والبيئة أصبحا مرادفات ومتلازمات في الأداء الوظيفي لكل منهما، وعلى هذا أخذت الدراسات الحديثة في علم الاجتماع الحضري في توجيه مزيد من عنايتها لموضوع تلوث البيئة ، ولما كانت الاختراعات العلمية الحديثة تنطلق من المراكز الحضرية ولما كانت تطبيقاتها التكنولوجية تتخذ من المراكز الحضرية مستقرا ومستوطناً لها فإنه يترتب على ذلك تزايد فعال في حجم الآلات والمصانع والمركبات وغيرها مما ينفث نفاياته في المجتمعات الحضرية بشكل خاص.

•والبيئة في أبسط معانيها هل كل ما هو خارج عن كيان الإنسان وكل ما يحيط به من موجودات ، وهي الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة ، وأن أهم ما يميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن الدقيق القائم بين عناصرها المختلفة، وأن أي تغير في جوانبها سرعان ما يكون له أثار واضحة في ذلك، ولذا فإن البيئة تسير في إطار مرسوم يطلق عليه النظام البيئي ويمثل الإنسان أحد العوامل الهامة في هذا النظام البيئي بل هو أهم عناصر الاستهلاك التي تعيش على سطح الأرض.

•ولذلك فإن تدخل الإنسان غير الواعي وغير القائم على سند علمي أو معرفي بعواقب هذا التدخل فإنما ينذر بنتائج وخيمة في إفساد ذلك التوازن، وقد كان الانفجار السكاني أثره الواضح في الطلب المتزايد على الغذاء والذي ألقى عبئاً كبيراً على الموارد الطبيعية التي تتوفر في البيئة المحيطة بالإنسان، فضلاً عن أن الزيادة الكبيرة في أعداد السكان تؤدى إلى فساد البيئة وتقلل من صلاحيتها للمعيشة الإنسانية.

•فتكدس السكان في المدن الكبيرة مثلاً ينتج عنه أضرار كثيرة ، فالطرقات المملوءة بالسيارات والمركبات وعوادمها السامة وزحامها الشديد، والضغط على محطات القوى والوقود والطلب المتزايد على مياه الشرب النقية والحاجة إلى توفير محطات الصرف الصحي الملائمة ، كل ذلك يجعل بعض الأجهزة المسئولة يعجز عن الوفاء باحتياجات السكان ، وذلك لأسباب عديدة وبذلك يكون الحد من التضخم السكاني غير المحسوب في مقابل الموارد المتاحة.

•من هذا المنطلق أصبح تلوث البيئة ظاهرة حية يحس بها الجميع ، فلم تعد البيئة قادرة على تجدي مواردها الطبيعية مما أدى إلى اختلال عناصرها المختلفة ، فلم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة عن نشاطاته المختلفة ، فأصبح جو المدن ملوثاً بالدخان والغازات.

•ونتيجة خطورة مشكلة التلوث وضرورة الاهتمام بالبيئة طرح منذ أول السبعينات شعارات تنمية بلا تدمير، وتنمية أكيولوجية تشير إلى ضرورة تحقيق الوئام بين متطلبات مشروعات التنمية ومقتضيات حماية البيئة(موارد وتلوث)وفي أواخر الثمانينات طلعت علينا لجنة برونتلاند بشعار التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة وقد تبنى مؤتمر وزراء البيئة العرب هذا الشعار في الاجتماع الذي عقد في القاهرة عام 1991 تمهيداً للمشاركة العربية في قمة الأرض في ريو دى جانيرو عام. 1992

•وبالتالي أصبح هدف التنمية المستدامة هو الوفاء بطلبات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة وقدرتها على توفير احتياجاتها والالتزام بشروط ثلاثة:

1.ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة وهذا امر واضح ومبدأ اقتصادي عقلاني لا يحتاج إلى شرح أو تبرير ، فرصيدنا منها محدود وأحياناً غير معروف وحسن استخدامه واجب.

2.عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة(نباتية أو حيوانية ، أرضية أو مائية)على تجديد نفسها حتى لا تندثر وتفنى إلى غير رجعة.

3.عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات حتى لا يتلوث النظام البيئي تلوثاً يضر بالإنسان والحيوانات على حد سواء.

5) مشكله المناطق المختلفة بالمدينه

•في الواقع تشكل المناطق المتخلفة بالمدينة موضوعاً أساسيا من الموضوعات المرتبطة بالمشكلات الحضرية ، كما أنها تكشف في ذات الوقت عن نوعية الحياة السائدة في قطاع حضري، ولاشك أن ظهور هذه المناطق المتخلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الفقر، فتنمو في ظله وتستمد منه تأثيراتها في المجتمع الحضري بأكمله.

•ويطلق على المناطق المتخلفة مسميات عدة ومن أكثرها استخداماً-:

1.مناطق واضعي اليد وتشير إلى المناطق السكنية التي يسكنها فئات اجتماعية معينة عن طريق وضع اليد على أراضي فضاء مملوكة للدولة وتتسم بمساكن منخفضة المستوى.

2.المناطق التلقائية أو الطفيلية وهي مناطق تقع على أطراف المدن وتتكون من مساكن متدنية المستوى من حيث المواد المستعملة في البناء كما أنها محرومة من الخدمات الحضرية مثل المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي ولا يتمتع ساكنو هذه المناطق بأي سند قانوني للملكية أو إيجار لهذه المساكن.

3.المناطق المستقلة ، واستخدم هذا المصطلح المهندس المعماري جون تيرنر لتعريف مساكن واضعي اليد في أمريكا اللاتينية.

•وتعتبر المناطق الحضرية المتخلفة ظاهرة اجتماعية تعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي وفيزيقي معين، ويقيم بها مجموعة كبيرة من الناس رغم أنها مناطق ضيقة المساحة وغير ملائمة للحياة والسكن بها، وترمز هذه المناطق إلى غياب العدل الاجتماعي وعدم المساواة وعدم المسئولية الجمعية.

•كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي بين المواطنين ، وهذه المناطق عادة ما تكون مناطق تفريغ لمشكلات المدينة وينتشر بها كثير من مظاهر السلوك المنحرف، وهي تأوي مجموعة من الناس مقهورون على أمرهم يعانون من وجودهم بها، كذلك فالمجتمع الأكبر يعاني من وجود هذه المناطق التي ترمز إلى التخلف الحضاري.

•أن تطوير المناطق المتخلفة يجب أن ينطلق من فلسفة مؤداها: أنك إذا لم تستطيع مواجهتهم فإنك ممكن أن تتحالف معهم ، وقد حدد مارتن أربع مميزات لهذه الفلسفة البرجماتية تتمثل فيما يلي-:

1.أنها تحافظ على الإسكان منخفض التكاليف في المناطق الموجودة بها.

2.أنها تحافظ على البناء الداخلي للمجتمع المحلي.

3.أنها تحافظ على النظام الاقتصادي القائم والفرص المتاحة لفقراء الحضر..

4. أما البديل الآخر والذي يطلق عليه إعادة الإسكان فإنه يعمل على سيادة الاضطراب الاجتماعي وحدوث فوضى داخل المنطقة وبالتالي فهو موقعاً أقل تفضيلاً.

الخاتمة:

على الرغم من وجود مشكلات مشتركة تواجه المدن المعاصرة إلا أن هناك عناصر ثقافية واجتماعية واقتصادية يجب أخذها في الاعتبار عند تناول هذه المشكلات ، وإذا كانت التكنولوجيا الحديثة قد خلفت مشكلات حضرية عديدة ، إلا أنها ليست قادرة على حل هذه المشكلات كما يؤكد الكثير من الباحثين.

•ورغم هذا فإن المدن المعاصرة أياً كان حجم المشكلات التي تواجهها فإنها تكافح من أجل البقاء والاستمرار في إثراء الحياة الانسانية برغم ما تواجهه من صعاب ، فلقد وجدت المدن الحضرية لتبقى ومن هنا فإن البحث الحقيقي يجب أن يتجه نحو خلق حياة حضرية أكثر إشباعاً وهدوءاً وسعادة.